الأمن الغذائي في العراق في ظل الانكشاف الاقتصادي والاختلال البنيوي في هيكل الناتج المحلي الاجمالي للسنوات (2023-2024)

م.م عبدالرضا عبدالرزاق جواد

المديرية العامة لتربية واسط – قسم تربية النعمانية

البريد الإلكتروني Email : abdlrida79@gmail.com

الكلمات المفتاحية: الامن الغذائي ، الانكشاف الاقتصادي ، الناتج المحلي الاجمالي ، الاستيرادات ، الصادرات .

كيفية اقتباس البحث

جواد، عبدالرضا عبدالرزاق ، الأمن الغذائي في العراق في ظل الانكشاف الاقتصادي والاختلال البنيوي في هيكل الناتج المحلي الاجمالي للسنوات (2023-2024)، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تشرين الثاني ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:١١ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Food Security in Iraq Amid Economic Exposure and Structural Imbalances in the Structure of Gross Domestic Product for the Years (2023-2024)

Asst. Lecturer Abdulridha Abdulrazzaq Jawad
General Directorate of Education in Wasit – Al-Nu'maniya Education Department

Keywords : Food security, economic exposure, Gross Domestic Product, imports, exports.

How To Cite This Article
Jawad, Abdulridha Abdulrazzaq, Food Security in Iraq Amid Economic Exposure and Structural Imbalances in the Structure of Gross Domestic Product for the Years (2023-2024),Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, November2026,Volume:16,Issue 11.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

Iraq possesses extensive potential for economic diversification; however, the dominance of oil production in the structure of the Gross Domestic Product (GDP) has deepened food dependency. The importance of this study stems from Iraq's weak non-oil productive base, and it is highlighted by examining the GDP structure and measuring the degree of economic exposure.

The study adopted a descriptive-analytical and quantitative methodology and reached several findings, including a structural imbalance in the GDP composition, a high degree of economic exposure, and the disintegration of productive linkages between economic sectors. The study's recommendations include reconsidering the GDP structure, increasing the contribution of agriculture and the very weak industrial sector, and supporting productive activities capable of achieving self-sufficiency in their products.

The oil sector dominates the Gross Domestic Product (GDP), accounting for 42% in 2023 and 37% in 2024. Meanwhile, the contribution of productive sectors—namely agriculture and industry—remains weak, totaling only about 7% combined. In the Iraqi context, the "economic exposure" indicator loses its explanatory power due to structural distortions in the GDP, characterized by the dominance of oil and consumption-oriented sectors, alongside weak forward and backward linkages across the economy—a condition that defines an economy with fragmented productive ties. Furthermore, the significant surge in table egg production figures between 2021 and 2023 does not reflect a genuine recovery in domestic output; rather, it indicates that imported goods are being conflated with domestic production, a consequence of the absence of regulatory oversight and protective policies.

الملخص

يتميز العراق بتوفر مقومات واسعة للتنوع الاقتصادي، الا ان هيمنة الانتاج النفطي على هيكل الناتج المحلي الاجمالي، ادى الى تعميق التبعية الغذائية. تاتي اهمية البحث من ان العراق يعاني ضعف القاعدة الانتاجية غير النفطية ، وتتبين اهمية البحث من تسليط الضوء على هيكل الناتج المحلي الاجمالي، وقياس درجة الانكشاف الاقتصادي.

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي والكمي، وتوصل الى جملة نتائج منها اختلال بنيوي في هيكل الناتج المحلي الاجمالي، وارتفاع درجة الانكشاف الاقتصادي , وتفكك الروابط الانتاجية بين القطاعات الاقتصادية. فكانت التوصيات اعادة النظر في هيكلية الناتج المحلي الاجمالي ورفع نسب مساهمة كل من الزراعة والصناعة لتتقارب والانتاج النفطي، ودعم الانشطة الانتاجية القادرة على تحقيق اكتفاء ذاتي في منتجاتها .

هيمنة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٤٢% لسنة ٢٠٢٣ وبنسبة ٣٧% لسنة ٢٠٢٤ . وضعف مساهمة القطاعات الانتاجية اذ وصلت مساهمتها مجتمعة (زراعة وصناعة) ٧% تقريبا . فقدان الدلالة التفسيرية لمؤشر الانكشاف الاقتصادي في الحالة العراقية بسبب التشوه البنيوي في هيكل الناتج المحلي الاجمالي، بسيطرة النفط والقطاعات الاستهلاكية، وضعف الروابط الامامية والخلفية بين جميع القطاعات، وهو ما يعبر عنه اقتصاد مفكك الروابط الانتاجية . القفزة الكبيرة في بيانات انتاج بيض المائدة بين سنة ٢٠٢١ و ٢٠٢٣ لا تعكس تعافيا حقيقيا في الانتاج المحلي، بل تشير الى ادماج المستورد ضمن المنتج المحلي، نتيجة لغياب الرقابة وغياب السياسة الحمائية .

المقدمة

يعد الامن الغذائي احد اهم الاولويات التي تسعى البلدان الى تحقيقها، والتخلص من القيود التي تفرضها التبعية الغذائية . لان اعتماد البلدان على الاستيراد في تامين احتياجات الغذاء يجعلها عرضه للعجز في تامينه فيما لو تعرضت الاسواق العالمية الى ازمات مفاجئة.

العراق من البلدان التي تعتمد بشكل شبه كلي على الاستيراد في تامين احتياجاته الغذائية، والاقتصاد العراقي اقتصادي احادي الجانب يعتمد على ايرادات النفط لتمويل الاستيرادات، والنفط سلعة يعتمد سعرها على العرض والطلب في الاسواق العالمية. ما يجعل ايرادات العراق عرضة للارتفاع او الانخفاض لتقلبات اسعار النفط .هذا يقود الى عدم الاستقرار الاقتصادي وحتى السياسي في العراق.

هدف البحث تحديد حجم التبعية الغذائية ودرجة الانكشاف الاقتصادي، والعلاقة بين الانكشاف الاقتصادي والخل البنيوي في هيكل الناتج المحلي الاجمالي ، والاطلاع على حجم الاستيرادات الكبير مقابل حجم الصادرات، وهل هناك سلع ينفق على استيرادها ملايين الدولارات ممكن ان تنتج في العراق، لتقليص العجز في الميزان التجاري من جهة وتامين جزء من الاحتياجات الغذائية محليا من جهة اخرى.

منهجية البحث

اولا :أهمية البحث

تاتي اهمية البحث من ان العراق يعاني ضعف القاعدة الانتاجية غير النفطية وهيمنة القطاع النفطي وهشاشة الامن الغذائي وتتبين اهمية البحث من تسليط الضوء على هيكل الناتج المحلي الاجمالي، وقياس درجة الانكشاف الاقتصادي .

ثانيا. مشكلة البحث:

يتميز العراق بتوفر مقومات واسعة للتنوع الاقتصادي، الا ان هيمنة الانتاج النفطي على هيكل الناتج المحلي الاجمالي، وتفكك الروابط الانتاجية بين القطاعات الاقتصادية . اديا الى تعميق التبعية الغذائية من خلال الاعتماد المتزايد على الخارج في توفير احتياجاته الغذائية .

ثالثا : فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان هناك خلل بنيوي في هيكل الناتج المحلي الاجمالي في العراق تؤثر في دقة قياس درجة الانكشاف الاقتصادي، الامر الذي ينعكس على تقييم التبعية الغذائية بدقة .

رابعا : اهداف البحث

١-تحليل مفهوم الأمن الغذائي وأبعاده الاقتصادية في السياق العراقي.

٢-تحديد درجة الانكشاف الاقتصادي للعراق .

٣- تسليط الضوء على بنية الناتج المحلي الاجمالي.

٤- تقديم توصيات لتعزيز الامن الغذائي وتقليل درجة الانكشاف الاقتصادي.

خامسا: منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي مدعوما بالتحليل الكمي عند الإمكان، ويتضمن:

١-المنهج الوصفي :عرض لمفاهيم الأمن الغذائي والانكشاف الاقتصادي.

٢- المنهج التحليلي : تحليل البيانات الخاصة بالتجارة الخارجية والناتج المحلي الاجمالي وميزان المدفوعات.

المطلب الأول

الأمن الغذائي والانكشاف الاقتصادي .

أولاً: مفهوم الأمن الغذائي وأهميته .

يمثل الأمن الغذائي أحد أهم مرتكزات الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في أي بلد، وهو أكثر حساسية في البلدان التي تعيش تقلبات سياسية واقتصادية طويلة كما في العراق. فضعف القاعدة الإنتاجية، وتراجع القطاع الزراعي، والاعتماد شبه الكلي على الاستيراد، جميعها عوامل عمقت هشاشة الأمن الغذائي وزادت من درجة الانكشاف الاقتصادي. ويؤكد ذلك ان العراق أصبح مرتبطا بشكل مباشر بتقلبات الأسعار العالمية وبتغيرات الأسواق الخارجية، مما يجعل الأمن الغذائي قضية تتجاوز الجانب الزراعي لتشمل البنية الاقتصادية بالكامل.

يتناول هذا المبحث المفاهيم الأساسية المرتبطة بالأمن الغذائي والانكشاف الاقتصادي، بهدف بناء أساس نظري يمكن الاعتماد عليه في تحليل واقع العراق لاحقًا. يعود مفهوم الامن الغذائي اصطلاحا الى الستينيات من القرن الماضي بعد حدوث الازمة الغذائية العالمية ، والتي تمخض عنها، انعقاد مؤتمر القمة للغذاء العالمي ١٩٧٤ في روما. (الصادق، ٢٠٠٩) .

للامن الغذائي تعاريف عدة بحسب الجهة التي اهتمت بوضع تعريف خاص به. اذ عرفته منظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة (FAO) انه حصول جميع الناس وفي جميع الاوقات على غذاء كاف لحياة ملؤها الصحة والنشاط، وقد اكدت أن الأمن الغذائي يتحقق عندما يتوافر الغذاء، ويكون متاحًا للأفراد اقتصاديًا وجسديًا، وبجودة تضمن الصحة والاستهلاك الآمن. ويُعد هذا المفهوم أساسًا في تقييم قدرة البلدان على مواجهة الأزمات الغذائية والتقلبات الدولية، خاصة تلك التي تعتمد بشكل كبير على الاستيراد.(FAO، ١٩٩٦)

وعرفه البنك الدولي (bank world) انه وصول جميع الناس في جميع الاوقات الى ما يكفي من الغذاء لحياة نشطة وصحية (world bank,1986)، وأضاف برنامج الاغذية العالمي أن الامن الغذائي ليس قضية غذاء فقط، بل قضية استقرار اجتماعي واقتصادي، إذ يؤدي ضعف القدرة على توفير الغذاء بأسعار مقبولة إلى زيادة معدلات الفقر، وارتفاع الهشاشة الاجتماعية، وتراجع قدرة الأسر على مواجهة الأزمات(WFP، ٢٠٢٤).

كما وعرفته المنظمة العربية للتنمية الزراعية بانه : توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة بصورة مستمرة لكل الافراد اعتمادا على الانتاج المحلي اولا ، وعلى اساس الميزة النسبية لانتاج السلع الغذائية لكل بلد واتاحته للمواطنين بالاسعار التي تتناسب مع دخولهم وامكانياتهم المادية . (عبدالغفور، ٢٠١٤).

يلاحظ على التعاريف اعلاه تأثير الانظمة الاقتصادية المتبعة ، ففي تعاريف منظمة الامم المتحدة وتعريف البنك الدولي يلاحظ الطابع الراسمالي ،في حين في تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية يلاحظ الطابع الاشتراكي. اذ ركز على دعم الاسعار لتناسب دخول المستهلكين

ثانياً: مرتكزات الأمن الغذائي

يقوم الامن الغذائي على ثلاث مرتكزات رئيسية هي التوفر، الاستدامة والامكانية. (خلوف، ٢٠٢٢) وتعني هذه المصطلحات الاتي :

١ _ المرتكز الاول للامن الغذائي يعد معيار كمي يرتبط بتوفير السلع الغذائية لجميع المستهلكين.

٢ _ المرتكز الثاني ان تتوفر السلع الغذائية في السوق بشكل دائم .

٣ _ المرتكز الثالث ان تكون اسعار السلع الغذائية بمتناول جميع المستهلكين دون تمييز .

ثالثا : معوقات الامن الغذائي .

تلخصت المشكلة الاقتصادية في محدودية الموارد وتعدد الحاجات البشرية، وتعد مشكلة عامة تواجه جميع المجتمعات سواء كانت متقدمة او متخلفة، تلقي المشكلة بضلالها على العلاقات المتبادلة بين المجتمعات الذي يخلق جو من التسابق المشحون في استغلال الموارد على حساب الاخرين، والذي ينتهي بعلاقات غير متكافئة بين المجتمعات ومن ثم الى الحروب والنزاعات.

هذه النزاعات تعيق عمليات التنمية وتحقيق الاكتفاء الذاتي او حتى التخصص بالانتاج على اساس الميزة النسبية للبلدان. لخصت منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة هذه العوائق بخمس وهي (مويزة، ٢٠٢٢) :

١.النزاعات

٢.التقلبالت والاحوال المناخية
٣.عدم القدرة على تحمل كلفة انماط الغذاء الصحية
٤.حالات التباطؤ والانكماش الاقنصاديين
٥.الفقر وانعدام المساوات الاقتصادية والاجتماعية .

الى جانب المعوقات السابقة اظيفت معوقات مكملة تلخصت بالاتي(بو انوار،٢٠٢٢) :
١.الزيادة السكانية بشكل يفوق الزيادة في الانتاج
٢.اعتماد تطوير القطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي
٣.استخدام اسمدة صناعية في الزراعة بديلا للاسمدة العضوية .
٤.هدر الطعام .

هذه ابرز المعوقات التي تعيق الامن الغذائي عالميا ويبدو واضحا تاثر الحروب على امدادات الحبوب والسلع الغذائية. او تاثير التقلبات المناخية في تصحر اراضي زراعية شاسعة بسبب الجفاف اذ ان نسبة تاثير التقلبات المناخية على خسائر القطاع الزراعي بحدود ٨٠% (مويزة، ٢٠٢٢) ناهيك عن التلوث البيئي، كما تصنف منظمة الاغذية والزراعة الغذاء الى ثلاث انماط من حيث احتواءه على النشويات او الكاربوهيدرات والبروتينات والمعادن او الاغذية عالية الوقاية من حيث القصور وتجنب السمية. نمط غذائي كافي من حيث الطاقة، ونمط غذائي ملائم من حيث المغذيات، ونمط غذائي صحي. اعلاهن كلفة هو النمط الثالث. اذ لا تستطيع المجتمعات الفقيرة تحمل كلفته.

وللتقلبات الاقتصادية التباطؤ او الانكماش وغيرها من متغيرات الاثر على ارتفاع معدلات البطالة وعدم القدرة على توفير ادنى متطلبات العيش وارتفاع نسبة الفقر، فلا شك ان ارتفاع معدلات النمو السكاني بنسبة اعلى من معدلات نمو الانتاج تفاقم البطالة والفقر وبالتالي عدم القدرة على توفير الغذاء والمجاعة . يقابل ذلك السلوكيات السيئة في بعض الدولة المتقدمة من هدر في الطعام اذ قدرت منظمة FAO الهدر في الطعام عالميا الى ١.٣ مليار طن(بو الانوار،٢٠٢٢) .

كما للتركيز على تطوير القطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي الاثر في توفير السلة الغذائية المحلية والاعتماد على الاستيراد في توفيرها، مع استخدام الاسمدة الصناعية بكميات كبيرة بدل الاسمدة العضوية التي لها دور حاسم في الامن الغذائي.

رابعا : مفهوم الانكشاف الاقتصادي وعلاقته بالتبعية الاقتصادية.

يقصد بمؤشر الانكشاف الاقتصادي على انه الحالة الهيكلية المتمثلة بهشاشة الوضع الاقتصادي وضعف قدرة البلد على مواجهة التقلبات الخارجية في اسعار وحجم صادراتها، اذ يكون الاقتصاد شديد التأثر بالتغيرات والتقلبات الخارجية في الاسواق الدولية .(المرسي، ٢٠١٨،نقلا عن جواد، ٢٠٢٢).

كما يشير الانكشاف الاقتصادي الى نسبة التجارة الخارجية (الصادرات،الاستيرادات) الى الناتج المحلي الاجمالي، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على تبعية البلد الى العالم الخارجي، وكلما قلت تلك النسبة دلت على استقلال البلد النسبي عن العالم الخارجي. ولهذه النسبة حد اعلى اذ يجب ان لا تتجاوز ٤٥% وهو الحد الاقصى للناتج المحلي الاجمالي، وان لا تقل عن ٢٠% حتى لا يكون الاقتصاد شبه مغلق (الراوي، ٢٠١٤ نقلا عن عباس ٢٠٢٢).

نستطيع ان نعرف من خلال التعريفات السابقة للانكشاف الاقتصادي ان البلد كلما كانت هناك قاعدة انتاجية قوية تستند الى تكامل بين القطاع الصناعي والزراعي، يكون البلد بمنأى عن الازمات الناتجة عن تقلبات الاسواق العالمية، وكلما ضعفت هذه القاعدة واعتمد البلد على الاستيرادات، سيكون شديد الحساسية تجاه التقلبات في الاسواق العالمية . وهو ما ينعكس على تحقيق الامن الغذائي والتبعية الغذائية .

خامسا : علاقة الانكشاف الاقتصادي بالتبعية الغذائية .

من خلال المفاهيم السابقة يتضح أن العلاقة بين الانكشاف الاقتصادي والتبعية الغذائية علاقة طردية ومباشرة، اذ كلما ترتفع درجة انكشاف الاقتصاد أمام العالم الخارجي تزداد التبعية في المجال الغذائي. و تصبح قدرة البلد على تحقيق أمنها الغذائي رهينة بعوامل خارجية لا تملك السيطرة عليها.

إن ضعف القاعدة الإنتاجية وتراجع مساهمة الزراعة والصناعة في الناتج المحلي يؤديان إلى انكماش القدرة على إنتاج الغذاء، و زيادة الاعتمادية على الاستيراد من الخارج لتلبية متطلبات الداخل. وهذه الحالة تولد تبعية غذائية تجعل البلد عرضة لتقلبات الأسعار العالمية والأزمات السياسية والاقتصادية في الاسواق الدولية.

ومن هنا، فإن الانكشاف الاقتصادي ينتج هشاشة اقتصادية تتجلى في ضعف قدرة البلد على ضمان أمنه الغذائي عند وقوع الأزمات المالية أو التجارية أو المناخية.

اذن التبعية الغذائية احد ابرز مظاهر الانكشاف الاقتصادي، إذ تعبر عن عجز البلد في تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي. فكلما زاد استيراد السلع الغذائية وتراجع الإنتاج المحلي، استمر هروب

العملات الاجنبية الى الخارج دون الاستفادة منها في خطط التنمية، وازداد الارتباط والاعتماد على الخارج.

وعليه، يمكن القول إن العلاقة بين الانكشاف الاقتصادي والتبعية الغذائية علاقة اعتمادية متبادلة، فكلما ارتفع الانكشاف الاقتصادي زادت التبعية الغذائية، وكلما تعمقت التبعية الغذائية نتيجة لارتفاع نسبة الانكشاف الاقتصادي . ازدادت هشاشة الاقتصاد الوطني وعدم القدرة على امتصاص الصدمات الناتجة عن الازمات الاقتصادية العالمية .

المطلب الثاني

واقع الامن الغذائي والانكشاف الاقتصادي في العراق

ليس بجديد عندما نقول ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي احادي الجانب، واثر ذلك على تراجع الزراعة والصناعة وسيادة القطاع النفطي خصوصا النفط الخام ، وكذلك سيادة الانشطة الاستهلاكية غير الانتاجية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، وتفكك الروابط بين القطاعات الموكنة للناتج المحلي الاجمالي . هذه العوامل مجتمعة سنرى كيف تشوه المؤشرات الرقمية في احتساب التبعية الغذائية والانكشاف الاقتصادي .

وللتعرف بدقة على واقع الامن الغذائي في العراق لا بد النظر بتفحص الى عمل القطاع الخارجي، وميزان المدفوعات، والناتج المحلي الاجمالي كمؤشرات مهمة تساعد على تحديد التبعية الغذائية ودرجة الانكشاف الاقتصادي في العراق.

اولا: مؤشرات الأمن الغذائي والانكشاف الاقتصادي في العراق.

١- التجارة الخارجية

بيانات الاستيرادات غير النفطية لسنة ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ الذي ينشره الجهاز المركزي للاحصاء العراقي. تتكون من ٩٨ باب كل باب يحتوي على عدد من السلع التي تنتمي الى نفس الفئة في الباب الواحد موضحا البلد المصدر وكمية السلع المستوردة وقيمتها بالدينار العراقي والدولار الامريكي . يتضح من تلك البيانات حجم الاستيرادات الهائلة امام الصادرات والعجز المزمن في الميزان التجاري.

استلت كنموذج ابرز السلع المستوردة التي تشكل جانب مهم في تحقيق الامن الغذائي، وبعض السلع المستوردة غير الضرورية التي لا تشكل اهمية في الامن الغذائي او تساهم في تكوين قاعدة انتاجية، ورغم ذلك ينفق على استيرادها ملايين الدولارات الامر الذي يعمق في حالة العجز التجاري واستنزاف العملات الاجنبية . لم تجلب جميع البيانات وانما ابرز البيانات

لاستعمالها كمؤشرات مهمة تلقي الضوء على العجز التجاري و حجم الاعتماد على الخارج في توفير السلة الغذائية للمستهلكين.

قسمت البيانات في المبحث على قسمين. قسم يحتوي على السلع المهمة في تحقيق الامن الغذائي، وقسم على السلع الكمالية غير المهمة في استهلاك العائلة العراقية وحسب الاتي:

جدول(١)

ابرز السلع الغذائية المستوردة المهمة في تحقيق الامن الغذائي لسنة ٢٠٢٣ بالكغم والدولار

ت	الباب	وصف السلعة	الوزن (كغم)	القيمة بالدولار
١	١٠	حنطة غير مطحون	١٦١,٧٢٠,٠٠٠	٣٢,٣٤٤,٦٠٠
٢	10	ذرة صفراء	٢٨,٩٣٢,٨٩٠	٣,٢١٢,٤٥٥
٣	10	الرز	١,١٥٦,٧١١,٢٢٥	٣٨١,٦٠٣,٣١٥
٤	١١	طحين حنطة	٣٥,٧٢٢,٣٤١	١١,٢٢٥,٩٧٢
٥	11	طحين شعير	٣,١٢٢,٦٦٦	٢,٥٠٥,٤٨١
٦	١٢	حب عباد	٤٠,٣٩٢.٠٠٠	٤٠,٣٩٢,٠٠٠
٧	١٧	سكر ناعم	٥٢٨,١٥٢,٧٥٠	٢٤٩,٦١٧,٤٤٩
٨	٢	لحوم ، اطراف ، واحشاء	----	٤٤١,٢٤٤,٩٣٤
٩	٣	اسماك وقشريات ورخويات وغيرها من اللافقريات	----	٤٣,٠٣٣,٥٥٩
١٠	٤	البان ومنتجات الالبان،بيض طيوروعسل	----	٨٠٥,٩٥٦,٩٥٤
١١	٧	خظر،نباتات،جذور ودرنات صالحة للاكل	----	١٦٠,١٠٨,٤٦٥
١٢	٨	فواكه وثمار صالحة للاكل	----	٥٠٧,٠٦٠,٧١٨
١٣	16	محظرات لحوم،اسماك،قشريات،رخويات	----	١١,٦٩٩,٤٥٣
١٤	١٩	معكرونة،شعرية وسباكيتي	----	٢,٢٤١,١١٩
١٥	٢٠	معجون طماطة	----	١٧٣,٤٦٥,٨٨٣

المصدر: بالاعتماد على بيانات مستلة من الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية احصاءات التجارة، الاستيرادات لسنة ٢٠٢٣، جدول رقم ١٠ص٢٨.

جدول(٢)

ابرز السلع الغذائية المستوردة غير الضرورية في تحقيق الامن الغذائي لسنة ٢٠٢٣ بالدولار

ت	رقم الباب	وصف السلعة	القيمة بالدولار
١	17	اندومي	١٧,٧٠٠,٧٧٧
٢	17	عصير تمر	٥٨٢,٨٧٢

٣	١٧	علك للاكل	٥,٥١٧,٤٨٠
٤	١٧	حلاوة سمسمية وسكائر	٨,٣٤٣,٥٨٧
٥	١٧	حامض حلو	٢,٢٦٦,٤٨٣
٦	١٨	نستلة عادية	٧,٥٢٤,٩٨٦
٧	١٨	جكليت نوكا	١٣,٤٣٥,٤٨٧
٨	٢١	ايس كريم	٤,٩٥٣,٣١٤
٩	٢١- 17	نسكافيه،قهوة،مبيض قهوة وخلاصة قهوة وكباتشينو	20،558،060
١٠	٢١	مايونيز	٧,٢٠٨,٣٦٧
١١	١	حيوانات حية (حصان،عجول،افراخ،طيور،كلاب وقطط)	٣٠,٦٣٢,١٢٦
١٢	٦	اشجار ونباتات حية وازهار مقطوفة واغصان للزينة	٢,٠٨٨,١٧٩

المصدر: المصدر: بالاعتماد على بيانات مستلة من الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية احصاءات التجارة، الاستيرادات لسنة ٢٠٢٣، جدول رقم ١٠ص٢٨.

جدول(٣)

ابرز السلع الغذائية المستوردة المهمة في تحقيق الامن الغذائي لسنة ٢٠٢٤ بالكغم والدولار

ت	الباب	وصف السلعة	الوزن (كغم)	القيمة بالدولار
١	١٠	حنطة علفية	1,246,317	324,347
٢	10	الرز	1,306,427,248	499,825,628
٣	١١	طحين حنطة	99,516,797	20,595,111
٤	١٢ - ٢٠	حب عباد،لب غباد	40,395,808	48,552,311
٥	١٧	سكر ناعم	1,068,586,792	684,278,518
٦	٢	لحوم ، اطراف ، واحشاء	----	654,418,550
٧	٣	اسماك وقشريات ورخويات وغيرها من اللافقريات	----	65,898,724
٨	٤	البان ومنتجات الالبان،بيض طيوروعسل	----	653,429,130
٩	٧	خظر،نباتات،جذور ودرنات صالحة للاكل	----	300,951,378
١٠	٨	فواكه وثمار صالحة للاكل	----	743,671,864
١١	16	محظرات لحوم،اسماك،قشريات،رخويات	----	128,616,685

المصدر: بالاعتماد على بيانات مستلة من الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية احصاءات التجارة، الاستيرادات لسنة ٢٠٢٣، جدول رقم ١٠، ص٢٩

جدول(٤)

ابرز السلع الغذائية المستوردة غير الضرورية في تحقيق الامن الغذائي لسنة ٢٠٢٤ بالدولار

ت	رقم الباب	وصف السلعة	القيمة بالدولار
١	17	اندومي	22,067,170
٢	١٧	علك للاكل	33,735,753
٣	١٨	جكليت نوكا	57,426,479
٤	19	بسكويت حلو	105,380,662
٥	١٩	معكرونة،شعرية وسباكيتي	83,670,347
٦	٢٠	معجون طماطة	122,808,507
٧	٢١- 17	مبيض قهوة	8,536,579
٨	٢١	مايونيز وكجب	11,256,477
٩	١	حيوانات حية (حصان،عجول،افراخ،طيور،كلاب وقطط)	١١٠,٤٤٨,٥٥٢
١٠	٦	اشجار ونباتات حية وازهار مقطوفة واغصان للزينة	٣,٢٩٠,٣٤٤
١١			

المصدر: بالاعتماد على بيانات مستلة من الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية احصاءات التجارة، الاستيرادات لسنة ٢٠٢٣، جدول رقم ١٠، ص٢٩.

٢-الميزان التجاري

يقيس هذا المؤشر درجة انفتاح البلد على الاسواق العالمية ويبين الفرق بين الاستيرادات والصادرات والمركز الخارجي سواء كان في حالة عجز او فائض. في الجدول الاتي تفصيل للميزان التجاري في العراق لكل من سنة ٢٠٢٣ وسنة ٢٠٢٤ مقيم بالدولار .

مع الاشارة الى ان الاستيرادات الواردة في الجدول (٥) هي الاستيرادات غير النفطية، ويجب ان نذكر الاستيرادات النفطية لسنة ٢٠٢٣ اذ بلغت ٤,٣١١,٠٠٠,٠٠٠ دولار فيكون مجموع الاستيرادات السلعية والنفطية ٢٤,٦٢٠,٨٢٤,٢١٠. و لسنة ٢٠٢٤ بلغت الاستيرادات النفطية ٢,١١٤,٦٠٠,٠٠٠ دولار . فيكون مجموع الاستيرادات السلعية والنفطية ٤١,٨٨٦,٧٨٩,٤٩٣ دولار .

جدول (٥)

الميزان التجاري لسنة ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ بالدولار

السنة	النوع	قيمة الاستيرادات	النوع	قيمة الصادرات	الميزان التجاري	النسبة
٢٠٢٣	الاستيرادات السلعية غير النفطية	20,309,824,210	الصادرات السلعية	٤,٣٩٣,٣٠٠,٠٠٠	-١٥,٩١٦,٥٢٤,٢١٠	%٧٨.٤
٢٠٢٤	الاستيرادات السلعية غير النفطية	٣٩,٧٧٢,١٨٩,٤٩٣	الصادرات السلعية	٤,٤٧٤,٧٦٤,٥٤٢	-٣٥,٢٩٧,٤٢٤,٩٥١	%٨٨,٧

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء، التقرير السنوي للاستيرادات لسنة ٢٠٢٣,٢٠٢٤ ، والتقرير السنوي للصادرات لسنة ٢٠٢٤.

٣-الناتج المحلي الاجمالي.

يعد الناتج المحلي الاجمالي من اهم المؤشرات التي تعكس تنوع الاقتصاد وكشف الاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد، اذ يعكس نسبة مساهمة واهمية كل قطاع في تكوين الناتج المحلي الاجمالي (عباس،٢٠٢٢) . والجدولين الاتيين يبينان حجم مساهمة كل قطاع لسنة ٢٠٢٣ وسنة ٢٠٢٤:

جدول (٦)

الناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة بالاسعار الجارية لسنة ٢٠٢٣(مليون دينار) (دولار)

رمز	النشاط الاقتصادي	الإجمالي (مليون دينار)	دولار	الاهمية النسبية
ا	الزراعة والصيد والغابات	10476369.9	7,936.640,000	2.94
ب	صيد الأسماك	512154.9	387.990,000	0.14
ج	النفط الخام و التعدين والمقالع	149848572.8	113,521.640,000	42.05
د	الصناعة التحويلية	10670140.4	8,083.430,000	2.99
هـ	الكهرباء والماء	7102691.9	5,380.820,000	1.99
و	البناء والتشييد	23280130.8	17,636.460,000	6.53
ز	تجارة الجملة والمفرد, واصلاح المركبات	24341725.7	18,440.700,000	6.83
ح	الفنادق والمطاعم	3563395.9	2,699.540,000	1.01

ت	النقل والاتصالات والتخزين	35148672.7	26,627.780,000	9.86
ي	الوساطة المالية	4287151.2	3,247.840,000	1.20
ك	الانشطة العقارية والايجارية والمشاريع التجارية	19200604	14,545.910,000	5.39
ل	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي	28521577	21,607.250,000	8.00
م	التعليم	15928769.5	12,067.240,000	4.47
ن	الصحة والعمل الاجتماعي	14739012.8	11,165.910,000	4.14
س	انشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية	8593517.8	6,510.240,000	2.41
ع	الاسر المعيشية التي تعين افرادا لاعمال منزلية	164121.1	124.330,000	0.05
	المجموع الكلي	356378608.4	269,983.790,000	100.00
	ناقصا: رسم الخدمة المحتسب	2598364.7	1,968.450,000	
	الناتج المحلي الاجمالي	353780243.7	268,015.340,000	

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء، التقديرات الاولية السنوية للناتج المحلي الاجمالي لسنة ٢٠٢٣.

جدول (٧)

الناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة بالاسعار الجارية لسنة ٢٠٢٤(مليون دينار)(دولار)

رمز	النشاط الاقتصادي	الإجمالي	مليون دولار	النسبة
ا	الزراعة والغابات و صيد الأسماك	12340422.1	9,348,800,000	3.37
ب	النفط الخام التعدين والمقالع أنشطة تعدين أخرى	135820114.2	102,894.000,000	37.09
ج	الصناعة التحويلية	14857844.4	11,256,700,000	4.06
د	الكهرباء والماء	11038689.2	8,362,643,000	3.01
هـ	البناء والتشييد	25764082.9	19,515,200,000	7.04
و	تجارة الجملة والمفرد والفنادق	29265868.1	22,171.112,000	7.99
ز	النقل والاتصالات والخزن	34461441.8	26,107.153,000	9.41

ح	المال والتامين وخدمات العقار	22804030.9	17,276.539,000	6.23
ت	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	79844123.1	60,487.973,000	21.80
ي	المجموع الكلي	366196616.7	277,421,679,000	100.00
	ناقصا : رسم الخدمة المحتسب	2662981.8	2,017.410,455	
	الناتج المحلي الاجمالي	363533634.9	275,403,511,000	

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء، التقديرات الفصلية للناتج المحلي الاجمالي لسنة ٢٠٢٤.

ثانيا: تحليل مؤشرات الامن الغذائي والانكشافي الاقتصادي في العراق (٢٠٢٣-٢٠٢٤)

١- التجارة الخارجية

أ-دلالات استيراد الحبوب الأساسية (القمح، الرز، و الذرة)

اظهرت بيانات الجهاز المركزي للاحصاء ان العراق يعتمد بدرجة مرتفعة على الاستيراد لتغطية احتياجات الحبوب الأساسية، ولا سيما الرز. اذ في سنة ٢٠٢٣ بلغ حجم استيراد الرز نحو ١.١٥٦ مليون طن، بقيمة تتجاوز ٣٨١ مليون دولار، بينما في سنة ٢٠٢٤ ارتفع إلى أكثر من ١.٣٠٦ مليار كغم، وبقيمة قاربت ٥٠٠ مليون دولار .

ويعكس ارتفاع الكمية والقيمة الى زيادة الاعتماد على الأسواق الخارجية لتأمين الغذاء الاساسي الداخل في الاستهلاك اليومي للاسرة العراقية، وهو يعد مؤشرا واضحا على ضعف الاكتفاء الذاتي الغذائي في هذا محصول الرز .

اما القمح على الرغم من تسجيل استيرادات في سنة ٢٠٢٣ قاربت نحو ١٦١.٧ مليون كغم من الحنطة غير المطحونة، اضافة الى استيراد الطحين، فان تراجع استيراد الحنطة في سنة ٢٠٢٤ الى مستويات محددة (حنطة علفية فقط) يشير الى تحسن نسبي في الإنتاج المحلي . الا ان استمرار استيراد الطحين يؤكد أن المنظومة الانتاجية التصنيعية غير قادرة على تلبية احتياجات العراق لمادة الطحين، وان العراق ما يزال يعتمد جزئيا على الخارج في حلقات سلسلة الغذاء .

ب- السكر والمنتجات المرتبطة به كمؤشر هشاشة غذائية

تكشف بيانات استيراد السكر الناعم عن قفزة كبيرة في الاستيراد. اذ ارتفعت الكمية من ٥٢٨ مليون كغم في ٢٠٢٣ إلى أكثر من ١.٠٦٨ مليار كغم في ٢٠٢٤، مع تضاعف القيمة تقريبا لتصل إلى ٦٨٤ مليون دولار .

ويعد هذا المؤشر دلالة على اعتماد شبه كامل على الاستيراد في سلعة غذائية اساسية تدخل في الاستهلاك المباشر والصناعات الغذائية، مما يزيد في هشاشة الامن الغذائي امام تقلبات الاسعار العالمية وسلاسل التوريد.

جـ- تطور استيراد الغذاء غير النفطي ودلالاته

تشير بيانات الاستيرادات غير النفطية للسلع الغذائية إلى اتساع قاعدة الاستيراد الغذائي في ٢٠٢٤ مقارنة بـ٢٠٢٣سنة، إذ ارتفعت قيمة استيراد اللحوم من ٤٤١ مليون دولار إلى ٦٥٤ مليون دولار، الفواكه من ٥٠٧ ملايين دولار إلى ٧٤٣ مليون دولار، الخضروات من ١٦٠ مليون دولار إلى ٣٠٠ مليون دولار، المحضرات الغذائية (لحوم وأسماك) من ١١ مليون دولار إلى ١٢٨ مليون دولار.

ويعكس هذا الاتجاه تراجع القدرة المحلية على تلبية الطلب الغذائي المتزايد، ويشير الى ان الامن الغذائي في العراق لا يتأثر فقط بالإنتاج الزراعي، بل أيضا بضعف الصناعات الغذائية التحويلية، وارتفاع الميل للاستهلاك نحو السلع المستوردة .

د- الحيوانات الحية كمؤشر للأمن الغذائي غير المباشر

اظهرت البيانات ارتفاع قيمة استيراد الحيوانات الحية من نحو ٣٠.٦ مليون دولار في ٢٠٢٣ إلى أكثر من ١١٠ ملايين دولار في ٢٠٢٤ ، وهو ما يدل على ضعف القاعدة الانتاجية الحيوانية المحلية، ويؤثر بشكل غير مباشر في أسعار اللحوم والالبان، وبالتالي في مستوى الأمن الغذائي والتغذوي.

مع الاشارة الى ان هذا الباب يحتوي حيوانات زينة كالقطط والكلاب والطيور وغيرها من حيوانات الزينة. اضافة الى ما يستورد من اشجار زينة وغيرها من نباتات زينة الذي يعكس ميل الى الاستهلاك الكمالي وتسرب العملة الاجنبية بانفاق على سلع لا تساهم في تنمية الاقتصاد القومي العراقي وتمكين القاعدة الانتاجية.

٢- دلالات الميزان الميزان التجاري

من بيانات الميزان التجاري في العراق لسنة ٢٠٢٣ يتبين ان نسبة العجز التجاري بلغت ٧٨.٤% وارتفعت نسبة العجز الى ٨٨,٧% لارتفاع قيمة الاستيرادات السلعية. هذه النسب تعكس اختلال كبير جدا في الميزان التجاري، اذ تفوق الاستيرادات السلعية بنسبة كبيرة جدا الصادرات السلعية، وهذا يعني ان الاقتصاد يعتمد بشكل واسع على الخارج في تلبية الطلب المحلي .

هذا الفارق الكبير بين الاستيرادات والصادرات سيؤثر بشكل كبير على احتساب درجة الانكشاف الاقتصادي . اذ ان الصيغة المعتمدة هي تجمع التجارة الخارجية بشقيها الاستيرادات والصادرات وتقسم على قيمة الناتج المحلي الاجمالي. اي ان وزن الصادرات المنخفض سيختفي بعد جمعه مع الاستيرادات . وبذلك يكون المؤشر غير قادر على عكس صورة حقيقية عن درجة الانفتاح والاعتماد على الخارج في توفير الغذاء، وهذا يعد خلل يؤشر على صيغة احتساب درجة الانكشاف الاقتصادي .

٣- دلالات الناتج المحلي الاجمالي .

تعكس بيانات الناتج المحلي الاجمالي في العراق لسنة ٢٠٢٣ هيمنة القطاع النفطي على نسبة ٤٢% وهذا يؤكد الطابع الريعي للاقتصاد العراقي ويجعله شديد الحساسية لتقلبات اسعار النفط، وما يزيد من هشاشة الاقتصاد العراقي هو ضعف مساهمة الزراعة والغابات في الناتج المحلي الاجمالي اذ تصل نسبتها نحو ٢.٩% فقط.

اما مساهمة الصناعة التحويلية فلم تكن باحسن حال من الزراعة اذ تصل نسبتها الى ٣% فقط وهذا ما يعكس ضعف القاعدة الانتاجية واعتماد البلد على الاستيرادات في توفير السلع الاساسية والمواد الغذائية وبالتالي هشاشة الامن الغذائي وارتفاع التبعية الغذائية . اما بقية المساهمات فهي تعد انشطة استهلاكية غير انتاجية كقطاع التعليم والصحة وقطاع السياحة والفنادق وقطاع الخدمات الاجتماعية. اذ تزيد من حالة الاستيراد والتبعية الغذائية .

اما لسنة ٢٠٢٤ انخفضت هيمنة القطاع النفطي الى نسبة ٣٧% . وقطاع الزراعة والغابات في الناتج المحلي الاجمالي تصل نسبتها نحو ٣% فقط. وارتفعت نسبة مساهمة الصناعة التحويلية الى ٤% . لكن يبقى القطاع النفطي المهيمن وبعده القطاعات الاستهلاكية ، في حين القطاعات الانتاجية نسبتها مجتكعة نحو ٧% فقط.

لنحاول ان نتطرق الى نسبة الانكشاف الاقتصادي وستكون على قسمين :

القسم الاول : الانكشاف الاقتصاد النفطي . اي احتساب درجة الانكشاف بمشاركة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي. فكانت درجة الانكشاف لسنة ٢٠٢٣ والتي بلغت : ١١% . اما لسنة ٢٠٢٤ بلغت درجة الانكشاف الاقتصادي ١٦,٨% .

النسب المقبولة للانكشاف الاقتصادي تتراوح بين ٢٠_٤٥ % . اذ ان دون نسبة ٢٠% تشير الى اقتصاد مغلق، وما هو فوق نسبة ٤٠% تعني انكشافي عالي. ان انخفاض نسب الانكشاف في العراق لا تعني اقتصاد مغلق ابدا . فالاقتصاد العراقي مفتوح على مصراعيه للعالم الخارجي والعجز التجاري العالي وانخفاض نسبة مساهمة الزراعة والصناعة في تكوين الناتج المحلي

الاجمالي ، افقدت نسبة المؤشر قيمته الدلالية وضللت المؤشر عن اكتشاف الخلل واخفت هشاشة الاقتصاد الحقيقي غير النفطي .

القسم الثاني : الانكشاف الاقتصادي غير النفطي.

للوصول الى نسبة واقعية للانكشاف الاقتصاد نستبعد مساهمة القطاع النفطي والبعض القطاعات الاستهلاكية لسنة ٢٠٢٣ . والاقتصار على قطاع الزراعة والصيد وقطاع الصناعات التحويلية وقطاع البناء والتشييد وقطاع المال والتامين وخدمات العقار وقطاع الكهرباء والماء وقطاع النقل والاتصالات والخزن. تكون درجة الانكشاف ٤٢% .

اما لسنة ٢٠٢٤ باستبعاد مشاركة القطاع النفطي و القطاعات غير الانتاجية عن الناتج المحلي الاجمالي، والاقتصار على قطاع الزراعة والصيد وقطاع الصناعات التحويلية وقطاع البناء والتشييد وقطاع المال والتامين وخدمات العقار وقطاع الكهرباء والماء وقطاع النقل والاتصالات والخزن . تكون درجة الانكشاف الاقتصادي ٥٠,٥% .

رغم ان المؤشر فقد دلالته الحقيقية واخفى هشاشة الاقتصاد العراقي. الا ان هذه النسب تقع عند الحد الاعلى للانكشاف ولسنة ٢٠٢٤ تجاوز الحد الاعلى للانكشاف الاقتصادي ما يعكس اعتماد عالي على الخارج في تأمين الغذاء .

اذن يفترض ان يكون الناتج المحلي الاجمالي متنوعا والصادرات يجب ان تكون نسبتها مقاربة للاستيرادات، وتوازن العلاقة بين الالنتاج والتجارة الخارجية . وكل هذا غير متوفر في الحالة العراقية، في حالة الاقتصاد الريعي المؤشر يفقد قيمته التفسيرية فالمشكلة تكمن في سيطرة النفط وضعف مساهمة القطاعات الانتاجية وانفصال التجارة عن القاعدة الانتاجية . وهذا ما يصطلح عليه باقتصاد مفكك الروابط الانتاجية . بمعنى ان النفط لا يغذي الصناعة والزراعة لا ترتبط بالصناعة الغذائية والاستيراد لا يحفز الانتاج والصادرات لا تعكس قاعدة انتاجية متنوعة .

اذن مؤشر الانكشاف الاقتصادي في الاقتصاد العراقي لا يعكس اقتصاد مغلق بل يعكس التشوه في بنية الناتج المحلي الاجمالي والتفكك بين القطاعات الانتاجية لذا فقد دلالته كمؤشر على درجة الانفتاح الاقتصادي .

ثالثا: تحديات الامن الغذائي في العراق

١-عوامل اقتصادية

يعد العراق اليوم بلد ريعي ، اي يعتمد على صادرات النفط لتمويل وارداته الغذائية، اذ تشكل واردات النفط اكثر من ٩٠% من ايرادات العراق التي تدرج في الموازنة العامة(وزارة المالية،٢٠٢٥)، تواجه البلدان الريعية خطرًا مزدوجًا، فهي تتأثر بانخفاض أسعار النفط من

جهة، وبالارتفاع العالمي في أسعار الغذاء من جهة أخرى. لذلك فإن أي تراجع في الإيرادات النفطية ينعكس مباشرة على قدرة البلد في تمويل استيراداته الغذائية، مما يُفاقم حالة التبعية ويُضعف الأمن الغذائي الوطني.

تشير وزارة التخطيط العراقية إلى أن تعزيز الأمن الغذائي يمثل أحد أهم محاور الاستقرار الاقتصادي في العراق، نظرًا لاعتماد البلاد على الأسواق الخارجية لتوفير الحبوب والزيوت والسكر. وتؤكد أن ضعف الإنتاج المحلي وتراجع الموارد المائية يضعان الأمن الغذائي في وضع حساس تجاه الصدمات الدولية، خصوصًا تلك المرتبطة بارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية(وزارة التخطيط العراقية،٢٠٢٤).

للعام ٢٠٢٥ يبلغ عدد سكان العراق ٤٥,٧٨٧,٦٦٢ نسمة (وزارة التخطيط العراقية،٢٠٢٥) ، بنسبة نمو سكاني ٣.٠٩% وهي تعد نسبة مرتفعة مقارنة بمعدل النمو العالمي ١.١% (world bank,population growth annual%) تزيد من الضغط على موارد الدولة.

وعدد القوى العاملة في القطاع العام ٤,٠٧٩,٩٠٦ اربعة مليون وتسعة وسبعون الف وتسعمائة وستة .(وزارة المالية، موازنة ٢٠٢٤) بنسبة ٨.٩ % .

ويبلغ عدد المتقاعدين ٢.٩١٣.١٠٩ وعدد المتقاعدين في إقليم كردستان ٢٨٥ ألف متقاعد لسنة ٢٠٢٥ (ماهر حسين رشيد الرئيس الحالي لهيئة التقاعد الوطنية١٠-٩-٢٠٢٥)

وهناك ٧ ملايين و ٦٠٠ ألف مشمول بالرعاية الاجتماعية"، مشيراً الى أن "هناك ١٠ ملايين شخص دون خط الفقر وتقدر اعداد اليد العاملة للعرب والأجانب من ٨٠٠ ألف الى مليون شخص (احمد الاسدي ،وزير العمل ٢٠٢٥) .

٢-عوامل سياسية

في العام ٢٠٢١ شهد سوق بيض المائدة ارتفاعا ملحوظ في الاسعار ارتفع سعر الطبقة من ٥٠٠٠ دينار الى ٦٥٠٠ - ٧٠٠٠ . يعود ذلك الى ارتفاع اسعار الاعلاف عالميا بسبب الحرب الاوكرانية وهو ما اثر على السوق العراقية . في حينها حقق العراق اكتفاءا ذاتيا في انتاج بيض المائدة اذ وصل حجم الانتاج المحلي ٢٦٩٩ (مليون بيضة) واتجه الى تصدير الفائض الى دول الجوار كالاردن والكويت . جوبهت هذه الخطوة بالرفض من قبل الجانب الاردني والكويتي لان اتجاه تصدير الفائض لم يكن بمستوى ورغبة حكومية رسمية وانما مفاتحة من قبل التجار فقط .

ما حصل: شنت حملة دعائية كبيرة على مواقع التواصل الاجتماعي تطالب الحكومة بفتح الحدود امام بيض المائدة المستورد للحد من ارتفاع الاسعار، اثر ذلك فسحت الحكومة لدخول

المستورد بشكل غير منضبط ، ما ادى الى انهيار في اسعار بيض المائدة فقط. اذ وصل سعر الطبقة الى ٣٠٠٠ دينار وهو سعر اقل بكثير من سعر التكلفة . اضطرت الكثير من الحقول المحلية الخروج من السوق ، وجزر الدجاج وتسريح العمال . قدر الدجاج المجزور بـ ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ مليون دجاجة(زراعة واسط ٢٠٢١) . ومن الطبيعي بعد هذه الانتكاسة في هذا النشاط ان ينخفض الانتاج، وانكماش في العرض المحلي. في السنوات التالية الى مستويات ادنى من سنة ٢٠٢١ .

لكن ارقام الانتاج قفزت الى اكثر من الضعف ففي سنة ٢٠٢٣ ارتفع الى ٤٧٧٨ (مليون بيضة) بمعدل نمو ٧٧% . في حين اعلى معدل نمو حققه العراق على مستوى انتاج بيض المائدة من سنة ١٩٩٠ الى سنة ٢٠٢٠ هو معدل ٣١% لسنة ٢٠١٠ (جواد، ٢٠٢٢) .

ما تعكسه ارقام ارتفاع الانتاج ليس تعافيا حقيقيا للانتاج المحلي، ولا تحقيق لاكتفاء ذاتي بل هو ادماج المستورد في المحلي بسبب غياب السياسة الغذائية الحمائية، وفقدان السيطرة على المنافذ الحدودية .

الاستنتاجات والتوصيات .

اهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث.

١. ارتفاع الاعتماد على الاستيراد في السلع الغذائية الأساسية، خصوصًا الرز والسكر واللحوم والخضروات مما يعكس هشاشة الامن الغذائي وتزايد ضعف الاكتفاء الذاتي.

٢. تحسن نسبي في إنتاج القمح دون اكتمال حلقات التصنيع الغذائي.

٣. هيمنة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٤٢% لسنة ٢٠٢٣ وبنسبة ٣٧% لسنة ٢٠٢٤ . وضعف مساهمة القطاعات الانتاجية اذ وصلت مساهمتها مجتمعة (زراعة وصناعة) ٧% تقريبا .

٤. فقدان الدلالة التفسيرية لمؤشر الانكشاف الاقتصادي في الحالة العراقية بسبب التشوه البنيوي في هيكل الناتج المحلي الاجمالي، بسيطرة النفط والقطاعات الاستهلاكية، وضعف الروابط الامامية والخلفية بين جميع القطاعات، وهو ما يعبر عنه اقتصاد مفكك الروابط الانتاجية .

٦ . القفزة الكبيرة في بيانات انتاج بيض المائدة بين سنة ٢٠٢١ و ٢٠٢٣ لا تعكس تعافيا حقيقيا في الانتاج المحلي، بل تشير الى ادماج المستورد ضمن المنتج المحلي، نتيجة لغياب الرقابة وغياب السياسة الحمائية .

٧ . النمو السكاني المرتفع والاعتماد شبه الكلي على القطاع العام في توفير فرص العمل، يحرم الاقتصاد من استثمار الطاقات المعطلة، وتعميق حالى الهشاشة والتبعية الغذائية .

التوصيات العملية لصانعي القرار لتعزيز الأمن الغذائي وتقليل الانكشاف الاقتصادي. وعليه، فإن هذه البيانات تؤكد أن الأمن الغذائي في العراق ما يزال هشًا، ويرتبط ارتباطًا وثيقًا بضعف التنويع الإنتاجي وهيمنة الاستيراد، الأمر الذي يتطلب سياسات زراعية وصناعية متكاملة لتعزيز الاكتفاء الذاتي وتقليل التبعية الغذائية.

التوصيات

١ . تبني سياسة تطور القطاعات الانتاجية (الزراعة والصيد والصناعة التحولية) التي تهدف الى دعم المنتج المحلي لا سيما في في السلع الغذائية ، ولترتفع نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي .

٢ . تعزيز الروابط الامامية والخلفية بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي بدعم من قطاع النفط، لتحقيق التكامل في السلسلة وتعزيز الترابط في القاعدة الانتاجية.

٣ . استثمار حالة الاكتفاء الذاتي التي تصل اليها بعض الانشطة الانتاجية، كانتاج القمح وبيض المائدة، وتوجيه الفائض اما للتصدير، او تطوير صناعات غذائية تعتمد على الفائض من انتاج هذه الانشطة .

٤ . تشديد الرقابة على المنافذ الحدودية ومنع ادماج المنتجات المستوردة بالمنتج المحلي ، لضمان بيانات احصائية دقيقة تعكس الوضع الحقيقي للامن الغذائي .

٥ . الالتفات السريع الى نسبة النمو السكاني المرتفعة، والعمل على اعادة هذه النسبة الى مستويات ادنى من خلال التوعية الصحية والاجتماعية .

٦ . الحد من استيراد سلع الزينة و السلع الكمالية التي تستنزف العملة الصعبة ، من خلال المزيد من فرض الضرائب او وضع حد معين لكمية الاستيراد .

المصادر

١.الصادق عوض بشير، تحديات الامن الغذائي العربي، الطبعة الاولى، الدار العربية للعلوم ، بيروت ٢٠٠٩ . ص١٣

٢.FAO (تعريف الأمن الغذائي) القسم: ١.٢ – What is food security، Table of Contents → Chapter ١ Page ١٢→

٣.WFP (أهمية الأمن الغذائي لاستقرار الدولة)Iraq Country Strategic Plan(٢٠٢٠-٢٠٢٤) صفحة ٥ – فقرة: Food Security Context , https://www.wfp.org/countries/ira

٤. World bank, poverty and hunger; Lssues and optins for food security in developing countries. (washington dc 1986)p1.

٥.عبدالغفور ابراهيم احمد، الامن الغذائي العربي_قياسه _ متطلباته ، الطبعة الاولى . دار امنة للنشر، عمان، الاردن ٢٠١٤ . ص١٣

٦.هشام خلوف، مفهوم الامن الغذائي وابعاده الدولية، الانصاري ابراهيم(محرر)، الامن الغذائي في عالم متغير في ضل الكوارث والازمات والحروب، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسة الاقتصادية ، برلين ٢٠٢٢ . ص ١٠٧

٧.مسعود بن مويزة، عوائق تحقيق الامن الغذائي العالمي وفقا لبيانات منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة قراءة لتقارير المنظمة للفترة ٢٠١٧_٢٠٢١ ، الانصاري ابراهيم(محرر)، الامن الغذائي في عالم متغير في ضل الكوارث والازمات والحروب، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسة الاقتصادية ، برلين ٢٠٢٢ . ص ١٩ _ ٢٥

٨.راوية بو انوار، الامن الغذائي العالمي بين معوقات التحقيق وسبل التصدي ، الانصاري ابراهيم(محرر)، الامن الغذائي في عالم متغير في ضل الكوارث والازمات والحروب، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسة الاقتصادية ، برلين ٢٠٢٢ . ص ١٩٦_١٩٧

٩.جواد، عبدالرضا عبدالرزاق،تقييم كفاءة الاداء لمشروع النعمانية لانتاج بيض المائدة للمدة من ٢٠١٨ _ ٢٠٢١ ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة واسط ، ٢٠٢٢.

١٠.عباس،محمد خلف ، ممكنات التنوع الاقتصادي في العراق في ظل الاعتمادية النفطية ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة . ٢٠٢٢

١١.وزارة التخطيط العراقية (التحديات الغذائية) التقرير: التقرير السنوي للزراعة والغذاء ٢٠٢٤الفصل الثالث – ص ٢٧ . https://mop.gov.iq

١٢.وزارة المالية العراقية، دائرة الموازنة، قسم اعداد الموازنة الجارية_٤٠٥ ،كتاب ذي العدد ١١٩١٢١ في ٤_١١_٢٠٢٥ .

١٣.جريدة الصباح . (٢٠٢٢) تقرير عن متوسط استهلاك الفرد العراقي من الارز. http//alsabaah.iq /66659_.html

١٤.وزير العمل والشؤون الاجتماعية (٢٠٢٥) {مقابلة تلفزيومية} برنامج بالمختزل قناة السومرية. https://www.youtube.com/watch?v=mTc-Hj

رئيس هيئة التقاعد العامة (٢٠٢٥)، مقابلة تلفزيونية {مقابلة تلفزيونية} برنامج النقطة قناة الفرات . https://www.youtube.com/watch?v=FiOhje_Xnbo

Sources

1.Al-Sadiq Awad Bashir, *Challenges to Arab Food Security*, 1st ed., Arab Scientific Publishers, Beirut, 2009, p. 13.

2.FAO (Definition of Food Security), Section 1.2 – "What is food security," Table of Contents → Chapter 1 → Page 12.

3.WFP (The Importance of Food Security for State Stability), *Iraq Country Strategic Plan 2020–2024*, p. 5, section: "Food Security Context," https://www.wfp.org/countries/iraq.

4.World Bank, *Poverty and Hunger: Issues and Options for Food Security in Developing Countries*, Washington, D.C., 1986, p. 1.

5.Abdul Ghafoor Ibrahim Ahmed, *Arab Food Security: Measurement and Requirements*, 1st ed., Dar Amina for Publishing, Amman, Jordan, 2014, p. 13.

6.Hisham Khalouf, "The Concept of Food Security and Its International Dimensions," in Ibrahim Al-Ansari (ed.), *Food Security in a Changing World: Amidst Disasters, Crises, and Wars*, Arab Democratic Center for Strategic Studies and Economic Policy, Berlin, 2022, p. 107.

7.Masoud bin Muwiza, "Obstacles to Achieving Global Food Security: Based on Data from the Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) – An Analysis of FAO Reports (2017–2021)," in Ibrahim Al-Ansari (ed.), *Food Security in a Changing World: Amidst Disasters, Crises, and Wars*, Arab Democratic Center for Strategic Studies and Economic Policy, Berlin, 2022. pp. 19–25

8.Rawiya Bou Anouar, "Global Food Security: Obstacles to Achievement and Ways to Address Them," in Ibrahim Al-Ansari (ed.), *Food Security in a Changing World: Amidst Disasters, Crises, and Wars*, Arab Democratic Center for Strategic Studies and Economic Policy, Berlin, 2022, pp. 196–197.

9.Jawad, Abdul-Ridha Abdul-Razzaq, *Evaluating the Performance Efficiency of the Al-Nu'maniyah Table Egg Production Project (2018–2021)*, Master's Thesis, College of Administration and Economics, University of Wasit, 2022.

10.Abbas, Mohammed Khalaf, *Possibilities for Economic Diversification in Iraq Amidst Oil Dependency*, Master's Thesis, College of Administration and Economics, University of Kufa, 2022.

11.Iraqi Ministry of Planning, *Annual Report on Agriculture and Food (2024)*, Chapter Three, p. 27. https://mop.gov.iq

12.Iraqi Ministry of Finance, Budget Department, Current Budget Preparation Division (405), Official Correspondence No. 119121, dated November 4, 2025.

13.*Al-Sabah* Newspaper (2022), "Report on the Average Per Capita Rice Consumption in Iraq." http://alsabaah.iq/66659_.html

14.Minister of Labor and Social Affairs (2025), [Television Interview], *Bil-Mukhtazal* (In Brief) program, Alsumaria Channel. https://www.youtube.com/watch?v=mTc-Hj

Head of the General Retirement Authority (2025), television interview — "Al-Nuqta" (The Point) program, Al-Furat Channel. https://www.youtube.com/watch?v=FiOhje_Xnbo